

الاختصاص في نظرية العامل عند السهيلي (ت581هـ) في كتابه "نتائج الفكر"

الأستاذة: دليلة لخضاري
جامعة البليدة 2 علي لونيسي- الجزائر

ملخص:

يتناول هذا المقال موضوع الاختصاص باعتباره من ثوابت نظرية العامل، عند واحد من النحاة الأفاضل وهو الإمام السهيلي الأندلسي في كتابه نتائج الفكر، حاولنا فيه التطرق بإيجاز إلى ترجمة المؤلف ثم نبذة عن كتابه، وأهم أبوابه بعدها عرّجنا إلى مفهوم الاختصاص عند النحاة عامة، ثم تفصيل ذلك عند السهيلي عن طريق الاتيان بالشواهد التي تبين اعتداده بمسألة الاختصاص كشرط للعمل، مع بيان الحالات التي يخرج فيها الاختصاص عن هذا الشرط، ثم أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لطبيعة الموضوع.

الكلمات المفتاحية: الاختصاص؛ السهيلي الأندلسي؛ نظرية العامل؛ نتائج الفكر؛

Abstract:

This article deals with the subject of exclusivity as one of the constants of the theory of the Government, in one of the most noble grammarians, known as Andalusian Imam Al-Suhayli in his book "Nataij Al-Fikr", We did a brief presentation of the author and his book, where the most important of its sections after that we switched to the concept of exclusivity at grammarians in general, Then detail it at Al- Suhayli, by providing evidence that shows his interest in the issue of exclusivity as a condition of work, with the statement of cases which the exclusivity out of this condition, and then the most important results reached, and we have relied on the analytical descriptive method appropriate to the nature of the subject.

Keywords: exclusivity; Al-Suhayli Al-Andalousian; Theory of Government; Nataij Al-fikr;

1. ترجمة السهيلي صاحب كتاب نتائج الفكر

عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي¹، وقيل هو أبو القاسم، وأبو زيد عبد الرحمن بن الخطيب أبي محمد عبد الله ابن الخطيب أبي عمر أحمد بن أبي الحسن أصبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح²، ولد في مالقة (508هـ - 1114م)، وعمي وعمره 17 سنة، نسبته إلى سهيل (من قرى مالقة)، كان عالما بالعربية واللغة والقراءات، جامعاً بين الرواية والدراية، نحويًا متقدمًا، أديبا، عالما بالتفسير وصناعة الحديث، حافظاً للرجال والأنساب، عارفاً بعلم الكلام والأصول، حافظاً للتاريخ، واسع المعرفة، عزيز العلم، نبها ذكيا، صاحب اختراعات واستنباطات. تصدر للإقراء والتدريس، فاتصل خبره بصاحب مراكش فطلبه إليها وأكرمه، فأقام يصنف كتبه إلى أن توفي بها (581هـ - 1185م)، وقيل عنه أيضا أنه كان شغوفاً بالعلل النحوية، واختراعها، من مصنفاته: "أمالي السهيلي"، "الإيضاح والتبيان لما أبهم من تفسير الكتاب المبين"، "التعريفات"، و"التعريف والإعلام في ما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام"، "تفسير سورة يوسف"، "الروض الأنف" في شرح السيرة النبوية لابن هشام، و"نتائج الفكر" في النحو³ وغيرها.

2. كتابه نتائج الفكر

سنعتمد في هذه الورقة البحثية كما فعلنا في مقال سابق (نظرية العامل في كتاب "نتائج الفكر" للسهيلي (ت 581هـ)) على الكتاب المطبوع طبعة أولى سنة 1992 الذي حققه الشيخان عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ونشرته دار الكتب العلمية ببيروت.

تضمن الكتاب قسماً للدراسة استهله المحققان بمقدمة تاريخية، تحدثا فيها عن أهم مراحل نشأة النحو العربي، والأسباب والدوافع التي ساهمت في التفكير في وضع علم النحو، وكذا واضعه وأشارا إلى اختلاف الناس في أول من رسم النحو وذكرنا عدة روايات⁴، مع ذكر أوائل النحاة وتلاميذهم⁵، بعدها انتقلا إلى الحديث عن أهم مدرستين نحويتين وهما مدرسة البصرة⁶ والكوفة،

1 - الزركلي خير الدين الدمشقي (ت 1396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط 15، 2002م، ج3، ص 313

2 - ابن خلكان (ت 681هـ)، وفیات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دط، 1900م، ج3، ص 143.

3 - ينظر السيوطي جلال الدين (ت 911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، دط، دت، ج2، ص 81.

4 - السهيلي أبو القاسم (ت 581هـ)، نتائج الفكر في النحو، تح وت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص 5.

5 - نفس المصدر، ص8.

6 - نفسه، ص 9.

وأعلام كل مدرسة، وطبقاتهم، وتطرقاً إلى الفروق الأساسية بين المدرستين¹، بعدها عرّجاً إلى ذكر منهج السّهيلي الذي ذكره في مقدمة كتابه، من أنّه عزم على جمع نبد من نتائج الفكر، وترتيبها على أبواب كتاب الجمل، قال: "مقصداً أن نرتبها على أبواب كتاب الجمل لميل قلوب الناس إليه"²، ولكنّه ليس شرحاً له، إنّما راعى السّهيلي ترتيب أبواب كتاب الجمل في المسائل التي علّق عليه منها، ولم يُحصِها كلّها، بعدها ذكر علاقة كتابه نتائج الفكر بكتاب بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، حيث نقل هذا الأخير مسائل برمتها من كتاب السّهيلي دون أن ينسبها إلى صاحبها، وأقرّ المحقّقان أنّهما استفادا كثيراً من كتاب بدائع الفوائد في ضبط نص كتاب نتائج الفكر³، بعدها تطرّقاً إلى صحّة نسبة الكتاب إلى صاحبه بالحجج الدامغة⁴، ثم وصف النسختين، والمنهج المتبع في التحقيق⁵، ثم ترجمة المؤلف⁶، وانتهى قسم الدراسة بعرض صور للمخطوطة (أ) المحفوظة بمكتبة فيض الله بتركيا⁷، وتضمّن القسم الثّاني النّص المحقّق، وقد جاء في ستة أبواب رئيسة وهي: "باب أقسام الكلام"⁸، و"باب الأفعال"⁹، و"باب النعت"¹⁰، و"باب العطف"¹¹، و"باب الابتداء"¹²، وتندرج تحت هذه الأبواب العديد من الفصول، والمسائل.

3. الاختصاص في نظرية العامل:

إنّ الحديث عن الاختصاص يحيلنا مباشرة إلى نظرية العامل، فوجود الاختصاص بالضرورة وجود العمل؛ لأنّ "الاختصاص موجب للعمل"¹³، فهذه إحدى النظريات التي نوشك¹⁴ ألا نجد معارضا، أو مشكّكا فيها في التراث

1 - نفسه، ص 12.

2 - نفسه، ص 15.

3 - نفسه، ص 16.

4 - نفسه، ص 17.

5 - نفسه، ص 19.

6 - نفسه، ص 20.

7 - نفسه، ص 23.

8 - نفسه، ص 49.

9 - نفسه، ص 66.

10 - نفسه، ص 158.

11 - السّهيلي أبو القاسم (ت 581هـ)، نتائج الفكر في النحو، تح وت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص 195.

12 - نفسه، ص 312.

13 - عيد محمد، أصول النّحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989م، ص 199.

14 - باستثناء شردمة من النّحاة تذكر على رأسهم ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النّحاة"

النحوي، وسنحاول أن نتعرّض بإيجاز لمفهوم الاختصاص عند النحويين، وبشيء من التفصيل عند السّهيلي باعتباره محور موضوعنا.

3.1 مفهوم الاختصاص في نظرية العامل:

3.1.1 لغة: جاء في لسان العرب: " خصص: خَصَّهُ بِالشَّيْءِ يُخَصِّصُهُ خَصًّا، وَخُصُوصًا، وَخُصُوصِيَّةً، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ، وَخِصِّصَنِي، وَخَصِّصَنِي، وَخُصِّصَنِي، وَأَخْصَصَهُ: أَفْرَدَهُ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ. وَيُقَالُ: اخْتَصَّ فُلَانٌ بِالْأَمْرِ، وَتَخَصَّصَ لَهُ إِذَا أَنْفَرَدَ، وَخَصَّ غَيْرَهُ، وَاخْتَصَّهُ بِبِرِّهِ."¹

3.1.2 الاختصاص في عرف النحاة:

إنّ ما يميّز أمّهات كتب النحو، وأصوله هو عدم تطرّقهم للمسائل التّنظيرية للعلوم، ونذكر على رأسهم الخليل، وسيبويه؛ "لأنّهما عنيا باستنتاج القوانين، والقواعد الضابطة لأحكام الإعراب عن طريق هذه النّظرية، وكانت أصولها، وطرانقها في التحليل الإعرابي ماثلة في ذهنيهما، ولكنّهما لم يعنيا بحدّ مفهوم هذه النّظرية، وتحديد أسسها...؛ لأنّ هُمّهما كان الوصول إلى قوانين الإعراب عن طريق آليات، ومقاييس عقلية جارية على الفطرة والطبع، لا على منطق اصطناعيّ مرسومة مقاييسه، وقواعده، وطرانقه مسبقا كمنطق أرسطو، وإنّما حاول استخراج أصول النّحو، وحدّ مقاييسه من جاء بعدهما من النّحاة، وعلماء أصول النّحو، أمثال ابن جنّي، وابن الأنباري، والسيوطي، وغيرهم، وعلى هذه الصورة تنشأ العلوم، وتنمو، وتتطوّر في الأغلب الأعم"²

وسنذكر مقتطفات تتعلّق بمسألة الاختصاص ممّا جاء في بعض كتب النّحو على سبيل الاستشهاد لا الحصر، يقول سيبويه في باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء: "اعلم أنّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنبهها لا تعمل في الأسماء، كما أنّ حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: "أن"، وذلك قولك: أريد أن تفعل..."³

وفي هذا دليل على أنّ سيبويه يشرح فكرة الاختصاص، ولو لم يذكرها صراحة، إذ تحدّث عن وجود عوامل تختصّ بالدخول على الأفعال دون الأسماء، وعوامل تختصّ بالدخول على الأسماء دون الأفعال.

1 - ابن منظور محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفي الإفريقي (ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، مادة (خصص)، ج7، ص 24.

2 - بن لعلام مخلوف، نظرية العامل، نشأتها ومسالكها في التحليل الإعرابي في الكتاب، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1996م/ 1997م، ص 229.

3 - سيبويه أبو بشر عثمان (ت 108)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج3، ص5.

ويقول في موضع آخر مبيّناً أنّ الحروف التي قصرت أن تختصّ بالأسماء، أو بالأفعال فدخلت عليهما على حد سواء، لا تعمل؛ لخلوها من شرط الاختصاص: "هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء، ويجوز أن يليها بعدها الأفعال، وهي "لكن"، و"إنما"، و"كأنما"، و"إذ"، ونحو ذلك؛ لأنها حروف لا تعمل شيئاً، فتركت الأسماء بعدها على حالها، كأنّه لم يذكر قبلها شيء، فلم يجاوز هذا بها إذ كانت لا تغيّر ما دخلت عليه، فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل"¹.

وأما النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه ممّن عاصروا فترة تنظير العلوم، ووضع حدودها، فقد ورد ذكر الاختصاص في ثانيا كتبهم كمصطلح متعارف عليه، ولا بأس أن نورد بعض الشواهد، يقول ابن الأنباري: "وقولهم: "إنّا نسلم أنّها من عوامل الأسماء، إلّا أنّها من عوامل الأفعال في بعض أحوالها، بدليل أنّها تجزم الأفعال في قولهم: "ليقم زيد"، قلنا: إذا سلّمتم أنّها من عوامل الأسماء بطل أن تكون من عوامل الأفعال؛ لأنّ العامل إنما كان عاملاً لاختصاصه، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل"².

ويقول السيوطي: ".... قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فَإِنْ قِيلَ مَا الَّذِي دَعَا إِلَى تَقْدِيرِ اسْمٍ لَهَا مَحْدُوفٌ وَجَعَلَ الْجُمْلَةَ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ خَبَرٍهَا؟ وَهَلَّا قِيلَ: إِنَّهَا مِلْغَاةٌ، وَلَمْ يَتَكَلَّفِ الْحَذْفُ. فَأَلْجَوَابُ أَنْ سَبَبَ عَمَلِهَا الْإِخْتِصَاصُ بِالِاسْمِ فَمَا دَامَ الْإِخْتِصَاصُ يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّهَا عَامِلَةٌ، وَكَوْنُ الْعَرَبِ تَسْتَقْبِحُ وَفُوعَ الْأَفْعَالِ بَعْدَهَا إِلَّا بِفَصْلٍ..."³

ويقول المرادي مفصلاً مسألة اختصاص الحروف: "وأما أقسام الحرف فثلاثة: مختصّ بالاسم، ومختصّ بالفعل، ومشارك بين الاسم والفعل؛ فأما المختصّ بالاسم فلا يخلو من أن يتنزّل منه منزلة الجزء أولاً؛ فإن تنزّل منه منزلة الجزء لم يعمل، كـ "لام التعريف"، وإن لم يتنزّل منه منزلة الجزء فحقّه أن يعمل؛ لأنّ ما لازم شيئاً ولم يكن كالجزء منه أثر فيه غالباً... وأما المختصّ بالفعل فلا يخلو أيضاً من أن يتنزّل منه منزلة الجزء أولاً؛ فإن تنزّل منه منزلة الجزء لم يعمل، كـ "حرف التنفيس"، وإن لم يتنزّل منه منزلة الجزء فحقّه أن يعمل... وأما المشترك فحقّه ألاّ يعمل، لعدم اختصاصه بأحدهما، وقد

1 - الكتاب، ج3، ص116، وينظر مخلوف بن لعالم، نظرية العامل، رسالة ماجستير، ص 210.

2 - الأنباري كمال الدين (ت 577هـ)، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه رمضان عبد الثّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م، ص 465.

3 - السيوطي جلال الدين (ت 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ج1، ص 454.

خالف هذا الأصل أحرف، منها "ما" الحجازية أعملها أهل الحجاز عمل "ليس"، لشبهها بها، وأهملها بنو تميم على الأصل.¹

وأما المحدثين فنذكر منهم قول منى إلياس: "وأما الحروف فوجدوا فيها ما يعمل، كما أنّ فيها قبيلا آخر مهملا؛ أي لا يعمل، ثمّ هداهم الاستقراء والتأمل في كلّ من القبيلين إلى أنّ ما يعمل منها، إنّما هو المختصّ؛ يعني ما يختصّ بالدخول على الأسماء، أو على الأفعال، وأما ما يدخل عليهما جميعا، فإنّه لا يعمل".²

ولعلّ من بين أهمّ التعاريف التي يصحّ الاستئناس بها في هذا المقام، لتمييزها بالدقّة، والشمول نجد تعريف الأستاذ مخلوف بن لعلام للاختصاص في رسالته للماجستير الموسومة بـ "نظرية العامل نشأتها ومسالكها في التحليل الإعرابي في الكتاب"، يقول: "هو مسلك من مسالك نظرية العامل، وطريق من طرق الاستدلال على العامل يتبيّن به ما يعمل في شيء، و ما لا يعمل، ومفهومه أنّ من العوامل ما يختصّ بالأسماء فلا يدخل إلّا عليها، فيعمل فيها، ومن العوامل ما يختصّ بالأفعال فلا يدخل إلّا عليها، فيعمل فيها، وهذا الاختصاص علّة ذلك الإعمال، ولذلك فإنّ كلّ ما لا يختصّ لا بفعل ولا باسم، ويدخل عليهما على حد سواء، فإنّه لا يعمل؛ لأنّه لا اختصاص له لا بفعل، ولا باسم إلّا ما قيس منه على ما كان مختصّا من العوامل، فيصبح مختصّا بما اختصّ به الأصل يعمل فيه بسبب شبهه بذلك الأصل، وللجامع الذي بينهما، ومن ذلك مثلا حروف النفي المشبهة بليس، فإنّها لا تختصّ بشيء في الأصل، ولكنّها عندما قيست على "ليس" صارت تختصّ بما تختصّ به "ليس"؛ أي بالأسماء وتعمل فيها كما تعمل فيها..."³

فالاختصاص استنادا إلى ما سبق من ثوابت نظرية العامل، وبه يُعرف، ويُستدلّ على العامل، وبما أنّ الاختصاص شرط للعمل، فالأصل فيه أنّ المختصّ هو الذي يعمل، وما لا يختصّ لا يعمل، إلّا أن يُحمل على غيره ممّا يختصّ فيأخذ حكمه في العمل، وعليه فإنّه توجد ثلاث حالات أصلية: ما يختصّ بالاسم؛ كـ "نواسخ الابتداء"، و"حروف الجرّ"، و"الأفعال"، وما يختصّ بالفعل؛ كـ "حروف النصب"، و"أدوات الجزم"، وما لا يختصّ فلا يعمل؛ كـ "حروف العطف"، و"الهمزة" و"هل" الاستفهاميتين، ومع ذلك فإنّه

1 - المرادي الحسن بن قاسم (ت 749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قبّابة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م، ص 25، 26، 27

2 - إلياس منى، القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1985م، ص 36.

3 - بن لعلام مخلوف، نظرية العامل، رسالة ماجستير، ص 208.

توجد حالات يخرج فيها الاختصاص عن أصله كشرط للعمل لعلّة، وسنقتصر على ذكر هذه الحالات عند السّهيلي في موضعه باعتباره محور هذا البحث، وكذا دفعا للتكرار الذي لا يسعه هذا المقام.

3.2 الاختصاص في نظرية العامل عند السّهيلي:

السّهيلي مثله مثل سابقه من أنثمة النحو يجعل الاختصاص شرطا للعمل، ونجده أحيانا يعبر عن معنى الاختصاص دون ذكر المصطلح صراحة، وأحيانا بلفظه، وأحيانا بلفظ "الاستبداد وما يشق منه"، ويظهر ذلك جليا في الشواهد التي سنسوقها تباعا على سبيل الاستشهاد، يقول: "ومما يجب الوقوف عليه هاهنا أيضا، أنّ التواصب، والجواز لا تدخل على الفعل الواقع موقع الاسم لحصوله في موضع الأسماء، فلا سبيل لتواصب الأفعال وجوازها أن تدخل على الأسماء، ولا على ما هو واقع موقعها، فهي إذا دخلت على الفعل خلصته للاستقبال، ونفت عنه معنى الحال، وهذا معنى يختصّ بالفعل لا بالجملة."¹

فالسّهيلي ينفي قطعا أن تدخل العوامل الناصبة، والجازمة للأفعال على الأسماء؛ لأنّها مختصة بالأفعال، ولم تدخل لمعنى في الجملة، فإذا ما دخلت على الفعل، فإنّها تنفي عنه معنى الحال، وتخلصه للاستقبال. ويقول أيضا في مسألة "في الإضافة": "قوله: ولم تخفض الأفعال؛ لأنّ الخفض لا يكون إلا بالإضافة"، وهذا القول أورده نقلا عن الزجّاجي ثمّ علّق عليه قائلا: "هذا لا يلزم؛ لأنّ نصب الأفعال، ورفعها لم يكن بعوامل الأسماء، فلزم مثل ذلك في خفضها لو خفضت..."²

وهذا دليل على أن عوامل الأفعال غير عوامل الأسماء، فكلّ يختصّ بواحد منهما، فالأفعال لا يمكن أن تجرّ؛ لأنّ الإضافة تكون في الأسماء فاختصّت بها دون الأفعال، وكذا حروف الجزم التي تختصّ بالدخول على الفعل المضارع دون غيره.

ويقول السّهيلي في مسألة "الفعل بعد الجواز": "لام الأمر، و"لا" في النّهي، وحروف المجازاة، هذه الجوازم كلّها داخلة على المستقبل، فحقّها أن لا يقع بعدها لفظ الماضي، ثمّ قد يوجد ذلك لحكمة، أمّا حرف النّهي فلا يكون فيه ذلك كيلا يلتبس بالنّفي لعدم الجزم، ولكن إذا كانت "لا" في معنى الدعاء جاز وقوع الفعل بعدها بلفظ الماضي، ثمّ قد يوجد بعد ذلك لوجوه منها: أنّهم أرادوا أن يجمعوا التّفاؤل مع الدعاء في لفظ واحد، فجاءوا بلفظ الفعل الحاصل

¹ - السّهيلي، نتائج الفكر، ص 63.

² - نفس المصدر، ص 73.

في معرض الدعاء تفاؤلاً بالإجابة فقالوا: "لا خيبك الله"، و "لا رحم الكافر"، ونحو ذلك.¹

فهذه الجوازات الواردة في هذا الشاهد تختص بالدخول على الفعل المضارع، أو كما يسميه السهيلي "المستقبل" على لفظ الكوفة، ويجوز دخولها على الماضي في حالة ما إذا كانت في معنى الدعاء المقترن بالتفاؤل بالإجابة. إلا أن "لا" الناهية لا يجوز أن يأتي بعدها لفظ الماضي؛ لأن ذلك يؤدي إلى الالتباس بالنفي لعدم الجزم لأن: "كل موضع اعتمد الكلام فيه على الفعل الواقع بعد حروف المجازاة كان بلفظ المضارع؛ لأن القصد إليه يوجب تأثير العمل فيه، وهو الجزم، وإن كانوا قد قلبوا لفظ الماضي بعد "لم" إلى المضارع ليظهر أثرها، وتعرف مزية اختصاصها ..."²

ومما يؤكد اختصاص عوامل الأسماء بالأفعال، وعوامل الأفعال بالأفعال، قوله معلقاً على بيت أنشده الأعشى:

"لقد كان في حولٍ ثواءٍ ثويته ... تقضى لبياناتٍ (*) ويسأم سائم"

نصب "يسأم" بإضمار "أن"؛ كي لا يعطف الفعل على الاسم، وإنما استحال أن يعطف الفعل على الاسم؛ كي لا يشترك معه في العامل الذي يعمل فيه، إذ لا تعمل عوامل الأسماء في الأفعال، فأضمروا "أن" لأنها مع الفعل في تأويل الاسم.³

فالفعل "يسأم" هنا نُصب "بأن" المضمرة، وذلك خشية أن يعطف الفعل على الاسم "البيانات"، وبالتالي يشترك معه في العامل الذي هو "تقضى"، وهذا مستحيل؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال لاختصاصها بها. ونفهم مما سبق من الشواهد أن الاختصاص عند السهيلي شرط للعمل، فإما أن يختص العامل باسم، أو بفعل، فإذا لم يختص؛ أي يستطيع الدخول على الأفعال، والأسماء معاً، فإنه لا يعمل، ومثال ذلك همزة الاستفهام فإنها تدخل على الأفعال، كما تدخل على الأسماء، فلم تختص بأحدهما، فهي غير عاملة؛ لأنها خرجت عن الأصل، وفي هذا الصدد تساءل السهيلي عن سبب عدم عمل بعض هذه الحروف، وأجاب قائلاً: ".... لا نجد حرفاً لا يعمل إلا حرفاً دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عمل الابتداء، أو نحوه، وكان الحرف داخلاً لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد، فاكتفى

1 - نفسه، ص 111.

2 - السهيلي، نتائج الفكر، ص 115.

(*) - جمع "البانة" وهي "الحاجة"، ينظر الرازي زين الدين الحنفي (ت666هـ)، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط5، 1999م، مادة (ل ب ن)، ص 279.

3 - السهيلي، نتائج الفكر، ص 246.

بالعامل السابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء ونحوه ، وذلك نحو: "هل زيد قائم؟"، ونحو: "أُعْمَرُ خارج؟" في الاستفهام؛ فإنَّ الحرف دخل لمعنى في الجملة، ولا يمكن الوقوف عليه، ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه ¹.
فالسّهيلي يعلّل عدم عمل "الهمزة"، و"هل" الاستفهاميتين لكونهما دخلتا لمعنى في الجملة، ولم تختصّا بالدخول على اسم مفرد، ولهذا لم يتغير حكم الابتداء، فيصحّ أن نقول: "أُعْمَرُ خارج؟" كما نقول: "أخرج محمد؟"، فدخلت الهمزة على الفعل، كما دخلت على الاسم، فهي "لا تستحق من العمل فيها ما تستحق الحروف الداخلة على الأسماء المفردة، والأفعال"².
هذا فيما يتعلق بالاختصاص كشرط للعمل، وهو الأصل، ولكن توجد حالات يخرج فيها الاختصاص عن هذا الأصل، والسّهيلي لم تفته الإشارة إلى ذلك.

3.3 الحالات التي يخرج فيها الاختصاص عن الأصل (العمل)

لم يذكر السّهيلي هذه الحالات بهذا التقسيم الذي سنعتمده، بل جاء حديثه عنها في مسائل متفرقة من كتابه، وسنحاول تتبع بعض أقواله، وترتيبها حسب الصنف الذي تندرج ضمنه ليسهل الرجوع إليها.

3.3.1 قد يختص اللفظ باسم، أو بفعل ومع ذلك لا يعمل لعلّة:

وهذه الحالة تتفرع بدورها إلى فرعين:
أولاهما: جزء الكلمة لا يعمل في الكلمة: وهو "أن يتحدّ الحرف بالاسم، أو بالفعل اتحاداً تاماً، يصبح معه الحرف كالجزء الأصيل من الاسم، أو الفعل بدلالة عدم التأثير على الإعراب"³، ومن هذه الحروف التي تنزل منزلة جزء الكلمة فلا تعمل فيها: "أحرف المضارعة"، و"أل التعريف"، وأحرف التنفيس: "السين" و "سوف"، و"قد"، والتنفيس: "معناه تأخير الفعل إلى المستقبل، وعدم التضييق في الحال، يقال نفّست الخناق؛ أي وسعته، و "سوف" أكثر تنفيساً من السين عند بعضهم، والتي تنفرد بدخول اللام عليها"⁴.

ومن الشواهد التي وقفنا عندها ممّا ينبغي إدراجها هنا، ما قاله السّهيلي في مسألة "في أحرف المضارعة"، يقول: "وحروف المضارعة - وإن كانت زوائد - فقد صارت كأنّها من أنفس الكلم، وليست كذلك "السين"، و "سوف"

1 - السّهيلي، نتائج الفكر ، ص 59.

2 - نفسه، ص 64.

3- الملخ حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمان الأردن، دط، 2002م، ص 134.

4 - متولي صبري، علم النحو العربي، دار الغريب، القاهرة، دط، 2001م ، ص 171-172.

وإن كانوا قد شبَّهوها بحروف المضارعة، والحروف الملحقة بالأصول في مسألة نذكرها بعد إن شاء الله تعالى...¹

فالفعل المضارع أعرب؛ لأنَّه -حسب السَّهيلي- تضمَّن معنى الاسم بالزَّوائد التي في أوائله "فمَّتِي وجدت الزَّوائد الأربع وجدت المضارعة، وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب"²، وهذه الزَّوائد بالرَّغم من اختصاصها بالفعل المضارع إلا أنَّها لا تعمل فيه؛ لأنَّها صارت جزءاً من الكلمة، وجزء الكلمة لا يعمل في الكلمة، وهذا خلاف لما قاله الكسائي بأنَّ الفعل المضارع "عامله لفظي وهو حروف المضارعة"³.

فالكسائي بناءً على شرط الاختصاص، جعل العامل في الفعل المضارع أحرف المضارعة؛ لأنَّها اختصَّت به، فالفعل الماضي يكون مبنياً على الفتح، وعندما تدخل عليه تلك الزَّوائد الأربعة في أوَّلها فإنَّه يرتفع، ولكن بالنَّظر في هذه المسألة، نجد غير ذلك، فعندما تدخل أدوات التَّصَبُّب يَتَغَيَّرُ الإعراب الذي هو الرَّفْع، وتبقى أحرف المضارعة ثابتة، فصحيح أنَّ أحرف المضارعة تختصَّ بالمضارع، ولكنَّها ليست هي الرافعة له.

والسَّهيلي اتَّخذ لنفسه في هذه المسألة موقفاً خاصاً، حيث جعل الفعل المضارع يرتفع؛ لأنَّه تضمَّن معنى الأسماء بتلك الزوائد التي في أوَّلها، فلا يكون مبنياً، والدليل على ذلك عنده فعل جماعة النسوة "يفعلن" و "تفعلن"؛ إذ جعلهما معربين، وإعرابهما "مَقْدَرٌ قبل علامة الإضمار كما هو مَقْدَرٌ قبل الياء في "غلامي"، فعلامة الإضمار منعت من ظهوره لاتِّصالها بالفعل، وأنَّها كبعض حروفه"⁴، وهو في زعمه هذا يخالف جمهور النحويين الذين يقولون ببناء الفعل المضارع حال اتصال نون النسوة به⁵، ومع ذلك فهو يرى أنَّه لا يخالفهم بل يسير على نفس خطاهم، يقول "فإن قيل: فقد أثبتُّم أنَّ فعل جماعة المؤنَّث معرب، وهذا خلاف لسيبويه، ومن وافقه من النحويين، فإنَّهم زعموا أنَّه مبني، وإن اختلفوا في علَّة بنائه! قلنا: بل هو وفاق لهم؛ لأنَّهم

1 - السَّهيلي، نتائج الفكر، ص 63، وأمَّا المسألة المذكورة فسيأتي الحديث عنها في الصفحة التَّالية.

2 - نفس المصدر، ص 87

3 - السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1985، ص 242.

4 - السَّهيلي، نتائج الفكر، ص 86.

5 - يقول الزمخشري في كتابه المفصل: "وإذا اتصلت به نون جماعة المؤنَّث رجع مبنياً، فلم تعمل فيه العوامل لفظاً، ولم تسقط كما لا تسقط الألف والواو والياء التي هي ضمائر لأنها منها، وذلك قولك: لم يضربن ولن يضربن. ويبنى أيضاً مع النون المؤكدة كقولك لا تضربن ولا تضربن." الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تح علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1993م، ص 321، 322

علمونا، وأصلوا لنا أصلاً صحيحاً، فلا ينبغي لنا أن ننقضه، ونكسره عليهم، وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب، وهو موجود في "يفعلن"، و "تفعلن"، فمتى وجدت الزوائد الأربع وجدت المضارعة، وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب¹.

ثم يتساءل السّهيلي في موضع آخر عن سبب عدم عمل حرفي التنفيس قائلاً: " وأما المسألة الموعود بها في أول الفصل التي شبّهت فيها "السين" بالحروف الملحقة بالأصل، فهو أن يقال: لمْ لمْ تعمل "السين"، و "سوف" في الفعل المستقبل، وقد استبدّت به دون الاسم، وشأن الحروف المستبدّة بالأفعال، أو بالأسماء دون الأفعال أن تكون عاملة؟ فإن الجواب أنّها فاصلة لهذا الفعل عن فعل الحال، كما فصلت الزوائد الأربع فعل الحال عن الماضي فأشبّهتها، وإن لم تكن مثلها في اتصالها، ولحوقها بالأصل، كما أشبّهت حال الألف واللام التي للتعريف حال العلمية لاتصالها، وتعرف الاسم بها، وإن لم تكن ملحقة بحروف الأصل، فلمّا لم تعمل تلك الأسماء مع اختصاصها بها، لم تعمل هذه الأفعال مع استبدالها بها...، وأما "سوف" فحرف، ولكنّه على لفظ السّوف الذي هو الشّمّ لرائحة ما ليس بحاضر، وقد وجدت رائحته، كما أن "سوف" هذه -التي هي حرف-، تدلّ على أنّ ما بعدها ليس بحاضر، وقد علم وقوعه، وانتظر أباته²

فالسّين، وسوف -حسب السّهيلي- تفصل الفعل المضارع عن الحاضر، و تخلصه للمستقبل فأشبّهت من هذا الباب الزوائد الأربع (أ ن ي ت) التي فصلت الفعل المضارع عن الماضي، وأشبّهت أيضاً الألف واللام في التعريف التي تجعل الاسم معرّفاً، رغم أنّها ليست من الحروف الأصلية، وهي غير عاملة بالرّغم من اختصاصها بالأفعال واستبدالها بها.

ثانيهما: ما يختصّ ولا يعمل، لعلّة فقدان الاختصاص: مثل "إنّ" التي أصلها أن تعمل، ولكنّها لم تعمل في مثل: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [سورة الحجرات، الآية: 10] ؛ وعلّة ذلك دخول "ما" الكافّة عليها فأفقدتها شرط العمل وهو الاختصاص، فصارت تدخل على الأسماء والأفعال على حد سواء.

ومن أمثلة ذلك في كتاب نتائج الفكر قول صاحبه في فصل "وقوع (ما) على المصدر": عن "ما" التي كفت الخافض في مثل: ((صلّوا كما رأيتموني أصلي))... ومهيّئة لكاف التشبيه أن يقع بعدها الفعل، كما كانت كذلك في "ربّ" من قوله عزّ وجلّ ﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [سورة الحجر، الآية: 2]، وفي "إنّ" من قولك: "إنّما يقوم زيد" كفتّها عن العمل، وهيأتها

1 - السّهيلي، نتائج الفكر، ص 86- 87.

2 - نفس المصدر، ص 95- 96.

لوقوع الفعل بعدها، وكذلك كَفَت "رُبَّ"، و"كاف التشبيه" عن العمل، وهيأتها لوقوع الجمل بعدها...، وكذلك هي مع "بعد" من قولك: "بعدما جلس عمرو" ...، ولكنها كافة لـ "بعد" عن الخفض، مهينة لوقوع الجمل بعدها ...¹ فـ "ما" في هذا الشاهد كَفَت كل من "كاف التشبيه"، و"رب"، و"إن" عن العمل، وجعلتها تصلح للدخول على الأفعال، والأسماء على حد سواء، بالرغم من أن أصلها العمل، ولكن بدخول "ما" أفقدتها شرط العمل وهو الاختصاص.

3.3: 2: قد نجد لفظا لا يختص في الأصل ومع ذلك يعمل:

مثل ما هو الحال في "ما" النافية التي لا تختصّ لا باسم، ولا بفعل، ولكنها تعمل، يقول عنها السّهيلي: "وإنما اختلفوا في "ما"، ولم يختلفوا في "هل" لمشاركة "ما" لـ "ليس" في النفي، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة يؤكد تشبّثها بها، جعلوا ذلك الأثر كأثر "ليس" وهو النصب، والعمل في "ليس" أقوى؛ لأنها كلمة كـ "ليت"، و"لعل"، و"كأن"، والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهم انفصال الجملة عن "ما"، و"هل"، فلم يكن بدّ من إعمال "ليس"، وإبطال معنى الابتداء السابق، ولذلك إذا قلت: "ما زيد إلا قائم"، لم يعملها أحد منهم؛ لأنّه لا يتوهم انقطاع "زيد" عن "ما"؛ لأنّ "إلا" لا يكون إيجاباً إلّا بعد نفي، فلم يتوهم انفصال الجملة عن "ما".²

والمراد من قوله هذا أنّ النّحاة لم يختلفوا في "هل" باعتبارها تدخل لمعنى في الجملة، ولم تملك الاختصاص، بينما اختلفوا في "ما"، إذ نجد بعضهم لا يعملها باعتبارها غير مختصة، في حين نجد أنّ الحجازيين أعملوها قياساً على "ليس"؛ لأنها أشبهتها في النفي.

ومن الحروف التي لا تختصّ ومع ذلك تعمل "لا" العاملة عمل ليس، و"لا" التبرئة؛ أي النافية للجنس التي تعمل عمل "إن"، وتُسمّى لا التبرئة؛ أي تبرئة الجنس من الخبر، يقال برأؤه أبرّؤه إذا نفيت عنه حكم الخبر³، والسّهيلي يفصل في هذه المسألة قائلاً: "وأما حرف "لا" فإنه إن كان عاطفاً فحكمه حكم حروف العطف، وليس من حروف العطف شيء عامل، وإن لم يكن "لا" حرف عطف نحو: "لا زيد قائم ولا عمرو"، فلا حاجة إلى إعمالها في الجملة؛ لأنّه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله: "ولا عمرو"؛ ولأنّ الواو مع "لا" الثانية تشعر بالأولى لا محالة، وتربط الكلام فيها، فلم يحتج إلى إعمالها، وبقيت الجملة عاملاً فيها الابتداء كما كانت قبل دخول "لا"، فإن قلت: فإن لم

¹ - السّهيلي، نتائج الفكر، ص 145.

² - نفس المصدر، ص 60.

³ - الحازمي أحمد بن عمر بن مساعد، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط1، 2010م، ص 578.

تعطف على الجملة بحرف عطف وقلت: "لا زيد قائم"، فما حكم "لا"؟ قلت: هذا لا يجوز؛ لأنّ "لا" ينفي بها في أكثر الكلام ما قبلها، تقول: هل قام زيد؟ فيقال: لا، وقال سبحانه: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [سورة البلد، الآية: 1]، وليست "لا" هاهنا نفيًا لما بعدها، كما لو قلت: "ما أقسم"، ألا ترى أنّ "ما" لا تكون أبدًا لا نفيًا لما بعدها، فلذلك قالوا: "ما زيد قائم" ولم يخشوا توهم انقطاع الجملة عنها، ولو قالوا: لا زيد قائم لَخِيفَ أن يتوهم أن الجملة موجبة وأنّ "لا" كنحو "ما" هي في ﴿لَا أَقْسِمُ﴾ إلا أن تعطف فتقول: "لا زيد في الدار ولا عمرو"، وكذلك في التكرات نحو: ﴿لَا لَعْنُ فِيهَا وَلَا تَأْتِيْمُ﴾ [سورة الطور، الآية: 23]، إلا أنّهم في التكرات قد أدخلوها على المبتدأ والخبر تشبيهًا لها بـ "ليس"؛ لأنّ التكررة أبعد في باب الابتداء من المعرفة، والمعرفة أشدّ استبدادًا بأول الكلام، وأمّا التي للتبرئة فللنحويين فيها اختلاف، أهي عاملة أم لا؟

فإن كانت عاملة فكما أعملوا "إنّ" حرصاً على إظهار تشبّثها بالحديث. وإن كانت غير عاملة - كما ذهب إليه سيوييه، والاسم بعدها مركب معها مبني على الفتح - فليس كلامنا في المبنيات.¹

فـ"لا" في حقيقة الأمر، لا تعمل إذا كانت حرف عطف، ويبقى الابتداء عاملاً في الجملة في مثل: "لا زيد قائم ولا عمرو"، وأما في حالة "لا زيد قائم"، فإنّ هذا حسب السّهيلي، لا يجوز لأنّ "لا" تنفي ما قبلها، كما يمكن لنا أن نتوهم أنّ هذه الجملة موجبة؛ أي أنّنا ننفي عن "زيد" القعود، ونثبت له القيام فيخشى انقطاع الجملة عن "لا" في هذه الحالة ولهذا لم تعمل أيضاً، وإنّما عملت لمشابتها "ليس" في دخولها على المبتدأ والخبر في حالة التثكير. وأمّا "لا" التي للتبرئة فهي تعمل عمل "إنّ" قياساً عليها "لمشابتها لها من أربعة أوجه:

أحدها: أن كلّاً منهما يدخل على الجملة الاسمية.
الثاني: أن كلّاً منهما للتأكيد، فـ"لا" لتأكيد النفي، و"إنّ" لتأكيد الإثبات.
والثالث: أن "لا" نقيضة "إنّ"، والشئ يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره.

والرابع: أن كلّاً منهما له صدر الكلام.
ولكون "لا" محمولة على "إنّ" في العمل انحطت درجتها عن "إنّ" في أمور:

منها أن اسم "لا" لا يكون إلا مظهرًا، واسم "إنّ" يكون مظهرًا ومضمّرًا.
ومنها أن اسم "لا" لا يكون إلا نكرة، واسم "إنّ" يكون نكرة ومعرفة.

¹ - السّهيلي، نتائج الفكر، ص، 60 - 61.

ومنها أن "لا" لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً، أو مجروراً ويجوز في "إن".

ومنها أن اسم "لا" لا ينون، واسم "إن" ينون.

ومنها أن اسم "لا" المفرد مختلف في إعرابه وبنائه، واسم "إن" لا خلاف في إعرابه.¹

وأما "إذن" فقد أفردتها السهيلي في مسألة وحدها، وبين أصلها، ومعناها، والفرق بينها وبين "إذ" و"إذا"، ليصل إلى عملها في الأخير، وفي هذا الشأن يقول: "...ولما صارت حرفاً مختصاً بالفعل مخلصاً له للاستقبال كسائر النواصب للأفعال، نصبوا الفعل بعده، إذ ليس واقعاً موقع الاسم فيستحق الرفع، ولا هو غير واجب فيستحق الجزم، فلم يبق إلا النصب، ولما لم يكن العمل فيها أصلاً، لم تقو قوة أخواتها فألغيت تارة، وأعملت أخرى، وضعفت عن عوامل الأفعال..."²

"فإذن" أصلها ألا تعمل، ومع ذلك فإنها عملت النصب في الفعل؛ لأنها اختصت به، وخلصته للاستقبال مثلها مثل النواصب الأخرى؛ لأن الفعل في هذه الحالة لم يستحق الرفع، ولا الجزم، فلم يبق إلا النصب، والدليل على أنها غير عاملة في الأصل أنها أحيانا تعمل، وأحيانا أخرى تهمل.

3.3.3 : ما أصله أن يختص به هو، ولا يختص هو لا باسم أو فعل، ومع ذلك يعمل لعل:

وهي تتعلق بالعوامل القياسية كالمضاف بالنسبة إلى المضاف إليه، واسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والمصدر، والصفة المشبهة، وهي تعمل بالفرعية؛ إما لمشابتها للفعل في المعنى، وإما لنيابتها عن الحرف، والسهيلي أشار إلى هذه الحالة، وسنورد مثالا عن عمل اسم الفاعل، حيث يقول في فصل "إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف مبينا الفرق بين الظرف واسم الفاعل:

"والفرق بين الظرف وبين اسم الفاعل مشتق، وفيه لفظ الفعل موجود، فإذا اقترنت به ألف الاستفهام، أو قرينة من القرائن المتقدمة التي يقوي بها معنى الفعل عمل عمل الفعل، والظرف في قولك: "زيد في الدار أبوه" لا لفظ للفعل فيه، إنما هو معنى معلق به الحرف ويدل عليه، فلم يكن في قوة القرينة التي اعتمد عليها أن تجعله كالفعل، كما لم يكن في قوته إذا كان ملفوظاً به دون قرينة أن يكون كالفعل، حتى يجتمع الاعتماد المقوي لمعنى الفعل مع اللفظ

¹ - الأزهرى خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي، زين الدين المصري (ت905هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، ج1، ص 336.

² - السهيلي، نتائج الفكر، ص 105.

المشتق من الفعل، فيعمل حينئذ عمل الفعل، فتقول: "زيد ذاهب غلامه"، و"مررت برجل قائم أبوه".¹

فاسم الفاعل يعمل؛ لأنه مشتق، وفيه رائحة الفعل، أمّا الظرف فأنه لا يوجد فيه لفظ الفعل، فلم تكن له القوة التي تربط اسم الفاعل بالفعل، ومن ثم لم يعمل. ويضيف السهيلي قائلا: "اسم الفاعل اسم محض، واشتقاقه من الفعل لا يوجب له عمل الفعل، إذا كنا نعمل كل اسم مشتق من الفعل كمسجد، ومرقد، ومروحة، ومغرفة. ولكن إنما نعمل إذا تقدّم ما يطلب الفعل، أو كان في موضع لا يدخل عليه العوامل اللفظية نحو النعت والخبر، فيقوي حينئذ معنى الفعل فيه، ويعضد هذا من السماع أنهم لم يحكوا عن العرب: (قائم الزيدان)، ولا: (ذاهب إخوتك)".²

فشرط اشتقاق اسم الفاعل من الفعل غير كاف ليعمل عمل الفعل؛ لأنه لو كان كذلك لعملت كل الأسماء المشتقة من الفعل كمسجد، ومرقد... ولكن لا بدّ أن يتقدّم ما يطلب الفعل، أو أن لا يكون في موضع-أي اسم الفاعل- يتعرض فيه لدخول العوامل اللفظية، ومن ثم يقوى معنى الفعل فيه فيعمل.

الخاتمة:

يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصلنا إليها في النقاط الآتية:

- 1- مفهوم الاختصاص عند السهيلي موافق لمفهومه عند النحاة، ويظهر اعتداده به كشرط للعمل.
- 2- مصطلح الاختصاص يذكره أحيانا بلفظه، وأحيانا بمعناه دون التصريح به، وأحيانا بلفظ "الاستبداد".
- 3- عوامل الأسماء عنده لا بدّ أن تختص بالأسماء وعوامل الأفعال بالأفعال، ومتى نقض هذا الشرط واستطاعت أن تدخل على كليهما بطل عملها.
- 4- توجد حالات استثنائية يخرج فيها الاختصاص عن أصله، فيحدث أن نجد مثلا لفظا يختص ولا يعمل، وقد نجد لفظا لا يختص في الأصل ومع ذلك يعمل، كما نجد ما أصله أن يختص به هو، ولا يختص هو لا باسم أو فعل، ومع ذلك يعمل لعله.
- 5- يظهر شغف السهيلي بالعلّة النحوية فهو لا يكاد يورد مسألة إلا وأردفها بتعليلات، فهو لا يقول شيئا دون أن يعطي دليلا مقنعا على مذهبه.

¹ - نفس المصدر، ص 325- 326.

² - السهيلي، نتائج الفكر ، ص 328.

6- أخذ السّهيلي من كلا المدرستين البصرية والكوفية، فتراه تارة يؤيد هذه، وتارة يأخذ عن الأخرى، والملاحظ أن بعض مصطلحاته كوفية كمصطلح "الفعل المستقبل" المقابل للفعل المضارع عند البصريين.